



خلال ترؤسه وفد الكويت في اجتماع اللجنة الوزارية المشتركة لمراقبة الإنتاج

## الفاضل: 102% التزام «أوبيك+» خلال سبتمبر

الكويت تؤيد جهود «أوبيك+» لاستعادة استقرار سوق النفط بعد تأثرها بجائحة «كورونا» وانخفاض الطلب



د.خالد الفاضل

أعلن وزير النفط ووزير الكهرباء والماء بالوكالة د.خالد الفاضل، عقب ترؤسه وفد الكويت المشارك في الاجتماع الثالث والعشرين للجنة الوزارية المشتركة لمراقبة الإنتاج والذي عقد مساء أمس، أن التزام «أوبيك+» بتخفيضات الإنتاج في سبتمبر الماضي بلغ 102% والذي يعد أعلى مستوى للالتزام منذ البدء بتطبيق اتفاق خفض الإنتاج في مايو 2020. وأكد د.الفاضل، في بيان صحفي صادر من وزارة النفط، أن بيانات التزام أغلب الدول في طريفها نحو زيادة التحسن مما ساهم في الوصول إلى نسبة الالتزام غير المسبوقة لشهر سبتمبر الماضي، وذلك نتيجة للجهود الحثيثة التي تقوم بها اللجنة الوزارية المشتركة لمراقبة الإنتاج ممثلة بالجهود الكبيرة التي يبذلها كل من رئيس اللجنة صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن

سليمان وزير الطاقة السعودي، ونائب الرئيس وزير الطاقة الروسي الكسندر نوفاك، كما تجر الإشارة إلى أن الكويت تلعب دورا مهما في انشطة اللجنة من خلال عضويتها المستمرة منذ بدايات عمل اللجنة في 2017. جدير بالذكر أن جميع الوفود المشاركة قد اشادت بالجهود الرامية إلى إعادة التوازن إلى أسواق النفط العالمية بأسرع وقت ممكن.

وبينت التقارير والبيانات التي تم النظر فيها خلال اجتماع اللجنة ان الفاضل في الخزون النفطي بدأ ينخفض تدريجيا، ودعا الفاضل دول «أوبيك+» لزيادة الجهود للوصول لمستويات أعلى من الالتزام من خلال تطبيق تخفيضات الإنتاج والتي اضحت حتمية خاصة خلال الأشهر القادمة، حيث أظهرت بعض المؤشرات زيادة في انتشار حالات «كورونا» عالميا مما قد يؤثر سلبا على الحركة والنشاط التجاري عالميا وقد يلقي بظلاله على الطلب على النفط، مشددا على أهمية الالتزام الكامل بالتخفيضات المتفق عليها، في سبيل دعم الجهود الرامية إلى إعادة التوازن إلى أسواق النفط العالمية بأسرع وقت ممكن.

### «المركزي» يخصص إصدار سندات وتورق بـ 240 مليون دينار

أعلن بنك الكويت المركزي أمس تخصيص إصدار سندات وتورق بقيمة إجمالية بلغت 240 مليون دينار. وقال البنك المركزي في بيان صحفي إن أجل الإصدار بلغ 3 أشهر بمعدل عائد 1.250٪. وكان «المركزي» أصدر في 12 أكتوبر الحالي «سندات وتورق» بنفس القيمة للأجل نفسه.

## الدول المصدرة للنفط الأكثر تضرراً من الجائحة

### صندوق النقد: 10 سنوات لعودة اقتصادات الشرق الأوسط لمستويات ما قبل «كورونا»



رويترز: قال صندوق النقد الدولي إن عودة دول الشرق الأوسط وآسيا الوسطى إلى مستويات النمو الاقتصادي التي كانت تشهدتها قبل أزمة فيروس كورونا قد تستغرق 10 سنوات، إذ تضغط نقاط ضعف قائمة بالمنطقة منذ مدة طويلة على تعافياها.

وأضاف الصندوق في توقعاته للمنطقة، التي تشمل نحو 30 دولة تمتد من موريتانيا إلى قازاخستان، إنه من المرجح أن يتأثر النمو بفعل الافتقار إلى تنوع مصادر لدى الدول المصدرة للنفط واعتماد الدول المستوردة للخبز على قطاعات مثل السياحة. وأيضا اعتمادهم على التحويلات من الخارج. والدول المصدرة للنفط هي الأكثر تضررا، فقد تراجعت أسعار النفط نحو 40٪ عن مستويات ما قبل الأزمة مما أدى لانخفاض حاد في مصدر إيراداتها الرئيسي وقلب مسار النجاح المحدود الذي حققته في تنوع اقتصاداتها. وقال صندوق النقد «تمثل أزمة كوفيد-19 أسرع صدمة اقتصادية تأثيرا في التاريخ الحديث».

وأوضح أن «الجرح» الاقتصادي، والذي يشمل خسائر طويلة الأجل للنمو والدخل والتوظيف، سيكون على الأرجح أكثر عمقا وأطول أجلا من ذلك الذي تبع الأزمة المالية العالمية في عامي 2008 و2009. وتابع: «هذه المرة، ونظرا لمواطن الضعف الموجودة مسبقا، تشير التقديرات إلى أنه بعد 5 سنوات من الآن، قد يقل مستوى الناتج المحلي الإجمالي بدول المنطقة 12٪ عما انطوت عليه اتجاهات ما قبل الأزمة، وقد تستغرق العودة إلى مستوى الاتجاه ذلك أكثر من عقد». ويتوقع صندوق النقد الدولي، انكماش اقتصادات المنطقة 4.1٪ هذا العام، وهو انكماش أكبر 1.3 نقطة مئوية عن توقعه في أبريل. وفي هذا الصدد، قال مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في صندوق النقد الدولي جهاد أزعور «لإدارة الأزمة وأولوية إنقاذ الأرواح تأثير على النشاط الاقتصادي الذي فاقمته صدمة أسعار النفط، لكن يمكننا القول، بالحدوث من الناحية النسبية... إن المحصلة في 2020 مقبولة... مضيقا أن «الأزمة فاقمت مواطن الضعف».

ووفقا للصندوق، حد التراجع من قدرة المنطقة على تقديم الدعم المالي خلال الأزمة، وبلغت حزم الدعم المالية نحو 2٪ من الناتج المحلي الإجمالي، أقل من متوسط 3٪ في الأسواق الناشئة والدول النامية. وقال صندوق النقد الدولي إن «متوسط حجم الدعم المالي في المنطقة هو الأصغر بين المجموعات الإقليمية، مما يسلط الضوء على المجموعات المالية القائمة وتلك الناجمة عن الأزمة».

وسلطة الأزمة أيضا الضوء على اعتماد المنطقة على العمالة المهاجرة، خاصة في الخليج، إذ غادر مئات الآلاف من العاملين بعد أن خسروا وظائفهم. وقال الصندوق «الضرر على التوظيف قد يكون أسوأ بكثير عنه بعد الأزمة المالية العالمية». وأضاف أن عدم المساواة ستتسع على الأرجح لأن الوظائف غير الرسمية هي الأكثر تضررا ومازالت شبكات الأمان الاجتماعي ضعيفة. وستشهد الدول المعتمدة على تحويلات العاملين من الخليج أيضا تراجعا كبيرا في التدفقات النقدية. وقال صندوق النقد الدولي «في المتوسط، سيستغرق تعافي التحويلات إلى موردي وأفغانستان وباكستان أكثر من 4 سنوات للوصول إلى مستويات ما قبل الأزمة»، وهو ما يعادل ثلثي مدة التعافي بعد الأزمة المالية وأيضا صدمة النفط في 2014 و2015.

وأشار التقرير إلى أنه في الوقت الحالي، تواجه أسواق الأسهم عدة رياح معاكسة بما في ذلك ارتفاع عدد حالات الإصابة بالفيروس في أوروبا والولايات المتحدة، وبالتالي مخاطر فرض تدابير احترازية من جديد. كما يشير بطء وتيرة تحسن بيانات الاقتصاد الكلي على مستوى العالم إلى أن الانتعاش الاقتصادي فقد زخمه. وما قد ينجم من مخاطر إضافية نتيجة لحالة عدم اليقين بشأن التحفيز المالي، إذ تواجه الولايات المتحدة بعض التحديات في إقرار إجراءات تحفيز إضافية، هذا إلى جانب المشاحنات الحزبية المستمرة ما يزيد من احتمال دخول الاقتصاد الأمريكي في أزمة مالية. وبدان تشهد بالفعل بعض الإشارات الدالة على ضعف البيانات الاقتصادية إذ بدأ انتعاش مؤشرات النشاط الاستهلاكي والتجاري يقلص. وأخيرا، تعتبر حالة عدم اليقين بشأن ما ستسفر عنه الانتخابات الأميركية في نوفمبر المقبل من أبرز المخاطر الرئيسية، التي تواجه أسواق الأسهم، خاصة إذا تم منع في نتائج تلك الانتخابات.

## 4,5 تريليونات دولار حجم اقتصاد منتجات «العافية» بالعالم

أصدرت شركة «أولجفي» دراسة جديدة بعنوان «فجوة العافية»، والتي تحدد لأول مرة بشكل كمي حجم الفجوة بين تطلعات المستهلكين الخاصة بالعافية، ومدى تحقيق العلامات التجارية لهذه الفجوة في سبع مجالات رئيسية، وهي المأكولات والوجبات السريعة والجوهرية والفاندا والسيارات والمصارف.

وقالت الدراسة إن اقتصاد العافية الذي تبلغ قيمته عالميا 4,5 تريليونات دولار أصبح أكثر اتساعا، إذ يعتبر 73٪ من المستهلكين أن العافية عنصر جوهري في استراتيجية أي علامة تجارية، وجمعت «أولجفي» آراء 7 آلاف مستهلك من 14 بلدا في 4 قارات، للتعرف على نظرتهم لمسألة العافية في 2020، وللمساعدة الفجوة على تعويض واستغلال الفرص المتنازعة المتوافرة في هذا المجال، وتم تنفيذ هذا البحث في أبريل 2020، الفترة التي ساءت فيها صحة الكثيرين، وستصبح هذه المسألة أكثر أهمية حتى في العام 2021. وقد انبثقت عن مسألة العافية العديد من النقاشات والتوقعات والغاسبات الجديدة، بالنسبة للشركات والأفراد، كما شكلت مصدر الإلهام للعديد من الشركات والعلامات التجارية والمنتجات



الارتقاء إلى مستوى توقعات مختلف العملاء وسد الفجوة الحالية. ومن الاستنتاجات المهمة في هذا التقرير أن كل علامة تجارية تستطيع تحقيق رصد المعلومات غير الصحيحة بخصوص العافية، و فقط 41٪ منهم يرون أن العافية التجارية التي تقدم وعودا بخصوص العافية قابلة للتصديق، كذلك يقول 53٪ إنهم يجدون صعوبة في التمييز بين ادعاءات العافية الحقيقية والزائفة.

الكثير من الابتكار والنمو في مجال العافية في العقدين الماضيين، رغم ذلك فقط 41٪ من المشاركين في الاستبيان حول العالم يرون أن قطاع المأكولات يفعل كل ما عليه القيام به لمساعدتهم في الحفاظ على عافيتهم، وترتفع هذه النسبة إلى 53٪ بالنسبة للعناية بالبشرة. ويعد هذا الأمر إيجابيا جدا بالنسبة للعلامات التجارية، إذ يؤكد على كون مسألة العافية تحمل فرصة ثمينة لتحقيق معدلات نمو مفرغة، من خلال

والخدمات والخبرات الجديدة، إذ أتت إلى تعديل العديد من الشركات لاستراتيجياتها وأعمالها ومجموعات منتجاتها وخدماتها، وغيرت بشكل جذري قطاعات اقتصادية بأكملها. ويرى اليوم 77٪ من الأشخاص أن مسألة العافية شديدة أو فائقة الأهمية بالنسبة لهم، ورغم ذلك مازال المستهلكون يرغبون في المزيد بهذا الخصوص. وحققت القطاعات شديدة الارتباط بالعافية، مثل المأكولات والعناية بالبشرة،

ارتفاع صافي التدفقات الأجنبية الشرائية من أدنى المستويات المسجلة أثناء «كورونا» إلى 27 مليون دينار بالربع الثالث

## «الوطني»: مليارا دولار تدفقات مالية متوقعة من ترقية البورصة

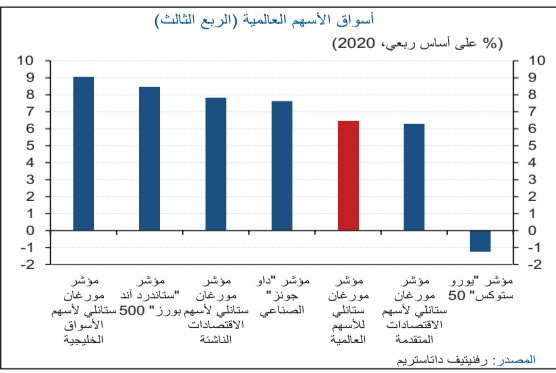
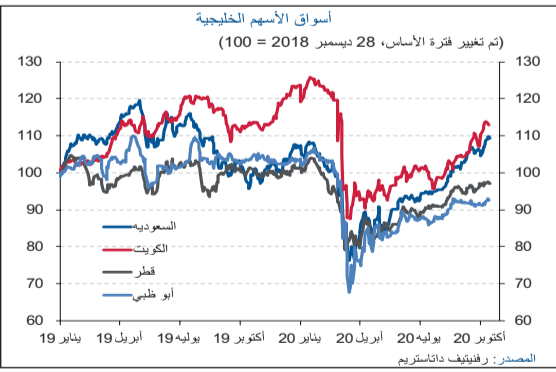


المياه وشركة بورصة الكويت، حيث تمكنت أسهم الشركتين من تسجيل نمو ملحوظ، بما انعكس بصورة إيجابية على أداء مؤشر للإدراج الذي ساهم في تعزيز ارتفاع السوق. وأضاف التقرير أن أسواق

المتوسط الشهري لصافي التدفقات الأجنبية البيعية بقيمة 19 مليون دينار في الربع الثاني من العام الحالي. ويعزى هذا الارتفاع أيضا للإدراج الناجح لسهمين رئيسيين في السوق الأول، وهما سهم شركة شمال الزور الأولى للطاقات

إلى التدفقات النشطة بقيمة تفوق ذلك. وبالفعل، ارتفع صافي التدفقات الأجنبية الشرائية من أدنى مستويات المسجلة آنساء الجائحة، ووصل إلى متوسط شهري قدره 27 مليون دينار في الربع الثالث مقارنة

قال تقرير صادر عن بنك الكويت الوطني إن الربع الثالث من 2020 شهد مكاسب قوية في الأسواق الإقليمية، والتي تتبعت خطى نظيراتها العالمية على خلفية ارتفاع أسعار النفط وتحسن النشاط التجاري بعد رفع قيود الإغلاق لاحتواء الجائحة والتفائل بشأن الانتعاش الاقتصادي، حيث جاء مؤشر مورجان ستانلي الخليجي في الصدارة متوقفا على أداء نظرائه العالميين، إذ ارتفع بنسبة 9٪ على أساس ربع سنوي في الربع الثالث على خلفية المكاسب القوية التي سجلتها كلا من دبي والبحرين والكويت والسعودية، في حين كان أداء الأسواق الأخرى (قطر وأبوظبي وسلطنة عمان) أضعف نسبيا، ولكنها نجحت في تحقيق مكاسب جيدة بفضل تحسن المعنويات بصفة عامة. كما ارتفعت بورصة الكويت على خلفية المعنويات الجيدة قبل ترقيتها ضمن فئة الأسواق الناشئة بمؤشر مورجان ستانلي في نوفمبر القادم والتي يتوقع أن تسهم في جذب تدفقات مالية من صناديق استثمارية تابعة للمؤشر تصل إلى 2 مليار دولار، هذا بالإضافة



للملاح ضد فيروس كورونا، وآمال إقرار حزمة تحفيز مالي إضافية، وتحسن البيانات الاقتصادية الأميركية، وتبني سياسة نقدية تيسيرية (اعتماد الاحتياطي الفيدرالي هدف تضخم مرتن ما يعني ضمنا بقاء أسعار الفائدة عند مستويات منخفضة لفترة أطول مما كان متوقفا في السابق). وفي ذات الوقت، اقتفت أسواق دول مجلس التعاون الخليجي خطى نظيراتها العالمية وتحسن أدائها بفضل ارتفاع أسعار النفط.

الأسهم العالمية حافظت على اتجاهها الصعودي في الربع الثالث من 2020 بعد ما حققته من مكاسب خلال الربع الثاني، كما استمرت المعنويات الإيجابية والزخم القوي بفضل مزيج من التفائل فيما يتعلق بالإنتاج الوشيك